



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (17)

" تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي "

د. سالي محمد فريد

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

يونيو 2020

2020

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها، لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسلة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على كل من معدل النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بأعداد أوراق تلك السلسلة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

مقدمة

أحرزت مصر معدل نمو اقتصادي تجاوز ٥٪ على مدى العامين الماضيين، وسجلت مؤشرات اقتصادية مرتفعة عام ٢٠١٨/٢٠١٩، مما يدل على ارتفاع معدل الاستقرار. وكان من المرتقب أن تؤدي الجهود الرامية إلى النهوض بمناخ الأعمال في مصر لمزيد من النمو الاقتصادي عام ٢٠٢٠. لكن توقف هذا التقدم جراء تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، والذي من المتوقع أن ينجم عنه تباطؤ الاقتصاد العالمي وما لذلك من تداعيات على الوضع الاقتصادي في مصر.

تهدف هذه الورقة إلى بحث مختلف مصادر مصر من النقد الأجنبي، ومدى تطور هذه المصادر، وتداعيات كورونا والآثار المتوقعة على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، وتحديد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة، والسبل التي من الممكن اتخاذها للحد من تداعيات كورونا، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: تطور مصادر النقد الأجنبي في مصر

ثانياً: تداعيات كورونا المتوقعة على مصادر النقد الأجنبي

ثالثاً: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع الأزمة

رابعاً: سياسات يمكن اتخاذها للحد من تداعيات كورونا

أولاً: تطور مصادر النقد الأجنبي في مصر

يؤثر انتشار وباء كورونا بالسلب على مصادر مصر من النقد الأجنبي، ويشمل ذلك عائدات السياحة ومتحصلات الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس. وفيما يلي يتم تناول هذه البنود بمزيد من التحليل:

1- عوائد قطاع السياحة

يعرض الشكل التالي الإيرادات السياحية التي تحققت في مصر خلال الفترة (2010-2019):

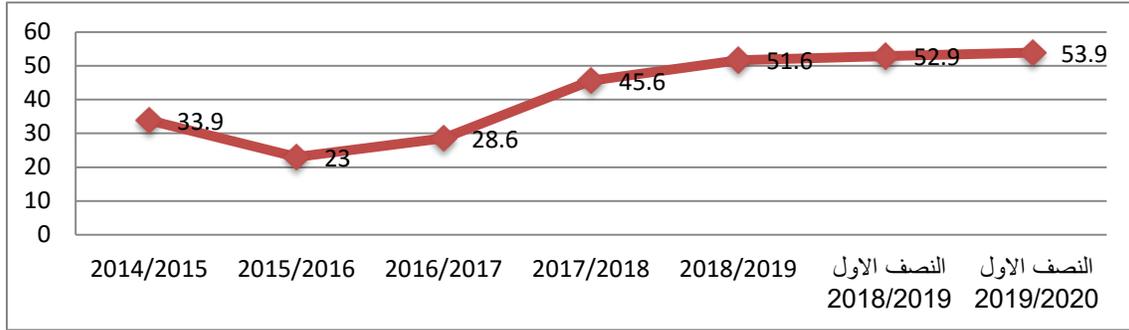
شكل رقم (1): الإيرادات السياحية خلال الفترة (2010 - 2019) بالمليار دولار



Source: Egypt economic indicators – trading economics, <http://tradingeconomics.com>

يتضح من الشكل رقم (1) ارتفاع الإيرادات السياحية بقيمة 2.7 مليار دولار لتصل إلى 12.57 مليار دولار عام 2019 بالمقارنة بـ 9.8 مليار دولار عام 2018.

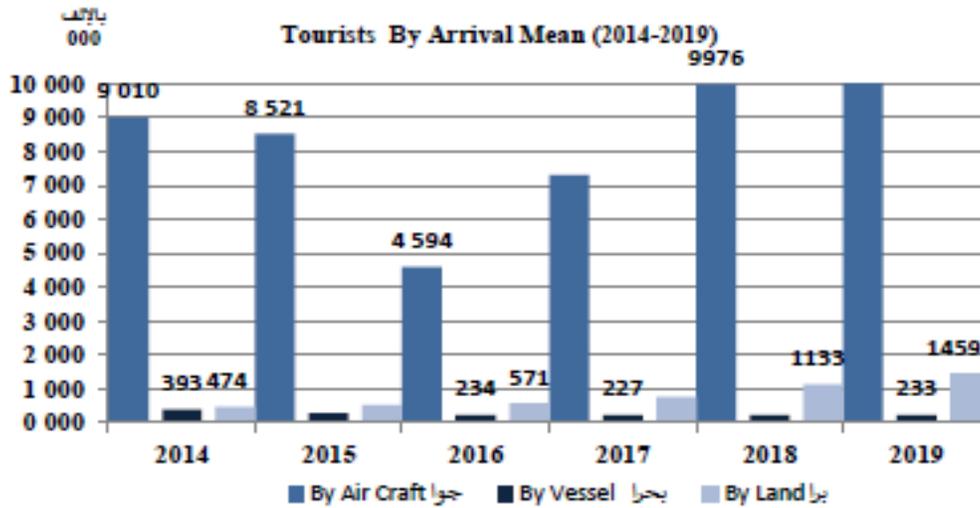
شكل رقم (2): الإيرادات السياحية كنسبة من متحصلات ميزان الخدمات



المصدر: بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، www.capmas.org

يتضح من الشكل رقم (2) أن الإيرادات السياحية بلغت 53.9% كنسبة من متحصلات الميزان الخدمي في النصف الأول من عام 2020/2019 بالمقارنة بـ 52.9% في النصف الأول من عام 2019/2018.

شكل رقم (3): تطور اعداد السائحون وفقا لطريقة الوصول خلال الفترة (2014 - 2019)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في ارقام 2020

يتضح من الشكل رقم (3) أن عدد السائحين القادمين إلى مصر باستخدام النقل الجوي بلغ 9.9 مليون سائح، واستخدم النقل البحري 1.4 مليون سائح، واستخدم النقل البري 233 ألف سائح عام 2019.

جدول رقم (1): تطور أعداد السائحين وفقا لمجموعات الدول خلال الفترة (2014 - 2019) العدد بالآلاف

2019	2018	2017	2016	2015	2014	مجموعات الدول
8381	6948	4672	2586	6794	7578	الاتحاد الاوروبي
64.3	61.2	56.3	47.9	72.8	76.7	%
3168	3039	2467	1962	1734	1625	الدول العربية
24.3	26.8	29.7	36.3	18.6	16.4	%
548	456	358	279	294	244	الولايات المتحدة الأمريكية
4.2	4.0	4.3	5.2	3.2	2.5	%
929	903	795	572	506	431	أخرى
7.1	8.0	9.6	10.6	5.4	4.4	%
13026	11346	8292	5399	9328	9878	الإجمالي
100	100	100	100	100	100	%

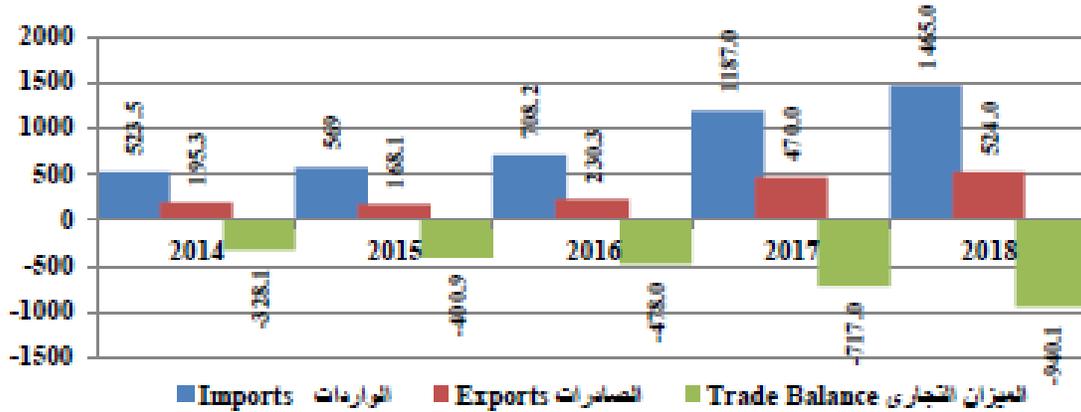
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في ارقام 2020

يتضح من الجدول رقم (1) أن السائحين من الاتحاد الأوروبي يمثلون نحو 64.3% من إجمالي السائحين الزائرين لمصر عام 2019، أما الدول العربية فتتمثل 24.3% من إجمالي السائحين.

2- عوائد الصادرات

يعرض الشكل التالي تطور حجم التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (2014 – 2018):

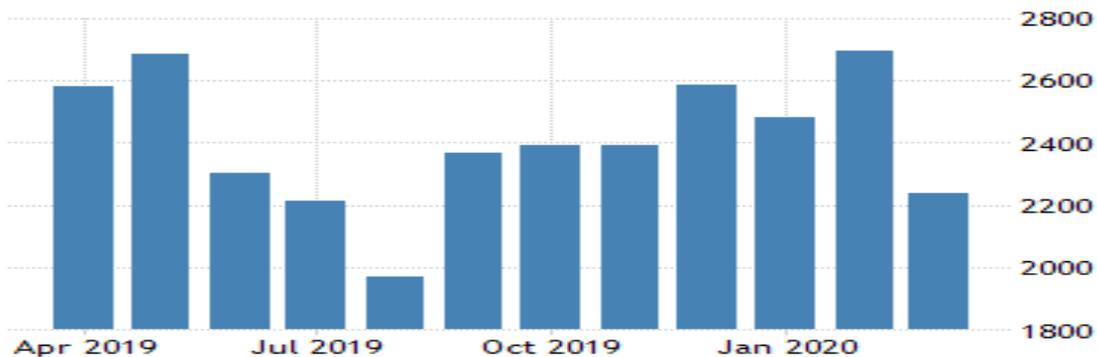
شكل رقم (4): تطور حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2014 – 2018) بالمليار جنيه



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام 2020

يتضح من الشكل رقم (4) أن قيمة الصادرات المصرية بلغت 524 مليار جنيه، أما الواردات فبلغت 1465 مليار جنيه عام 2018، لذا حقق الميزان التجاري عجزا بلغت قيمته 940 مليار جنيه عام 2019.

شكل رقم (5): تطور قيمة الصادرات خلال الفترة (أبريل 2019 – مارس 2020) بالمليون دولار

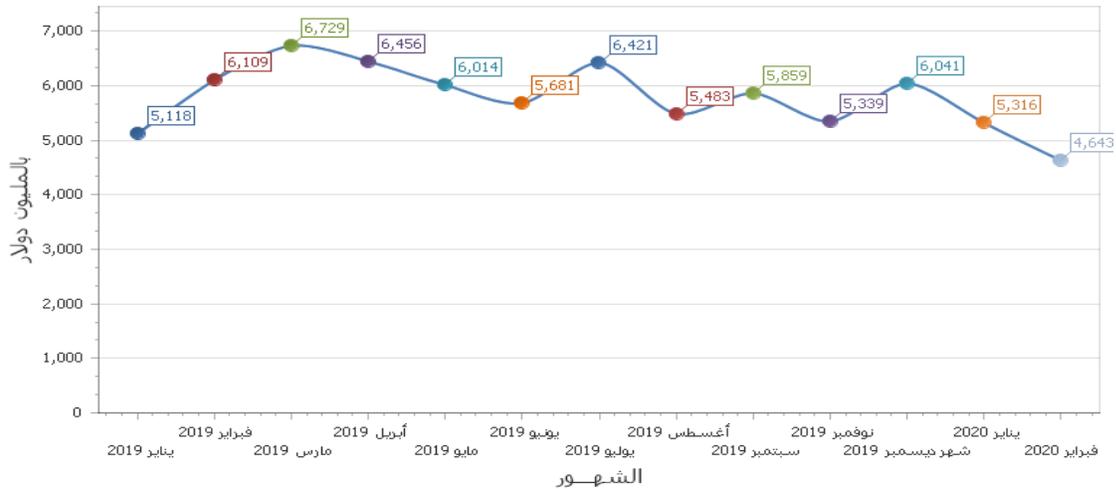


Source: Egypt economic indicators – trading economics, <http://tradingeconomics.com>

يتضح من الشكل رقم (5) أن قيمة الصادرات المصرية انخفضت إلى 2238 مليون دولار في مارس 2020 في حين بلغت 2694 مليون دولار في فبراير 2020.

بلغت قيمة الصادرات النفطية 6.11 مليار دولار، بينما بلغت قيمة الواردات النفطية 5.11 مليار دولار عام 2019 تباع بسعر يعادل نسبة 19/20، بالإضافة إلى ذلك فإن جميع المنتجات البترولية تقريباً (أوكتان 95 و 92 و 90 والسولار) تحسب على أساس 100% من التكلفة، باستثناء غاز البوتان، الذي خصصت الحكومة له دعماً قدره 50 مليار جنيه في السنة المالية 2020/2019، وجدير بالذكر أن هذا الدعم قد ينخفض إلى 37 مليار جنيه، حيث كانت تقديرات الحكومة على أساس سعر للنفط يبلغ 65 \$ / برميل، والذي يمكن أن ينخفض بشكل أكبر حيث يبلغ المتوسط السنوي في الفترة المقبلة 54 \$ / برميل¹.

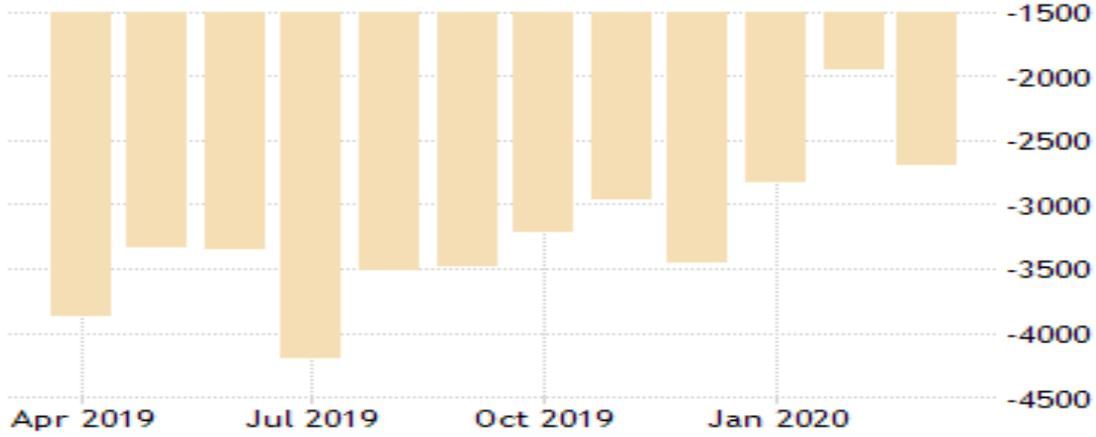
شكل رقم (6): تطور قيمة الواردات المصرية خلال الفترة (يناير 2019 - فبراير 2020) بالمليون دولار



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، www.capmas.org

يتضح من الشكل رقم (6) أن قيمة الواردات المصرية انخفضت إلى 4643 مليون دولار في فبراير 2020 في حين بلغت 5316 مليون دولار في يناير 2020.

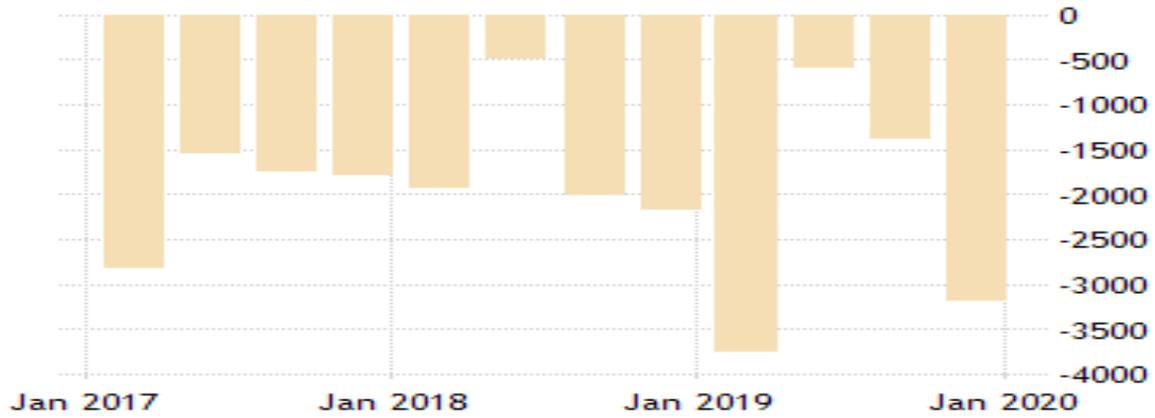
شكل رقم (7): الميزان التجاري خلال الفترة (أبريل 2019 – مارس 2020) بالمليون دولار



Source: Egypt economic indicators – trading economics, <http://tradingeconomics.com>

يتضح من الشكل رقم (7) أن مصر حققت عجزاً تجارياً بلغ 2693 مليون دولار في مارس 2020.

شكل رقم (8): الحساب الجاري خلال الفترة (يناير 2017 – يناير 2020) بالمليون دولار

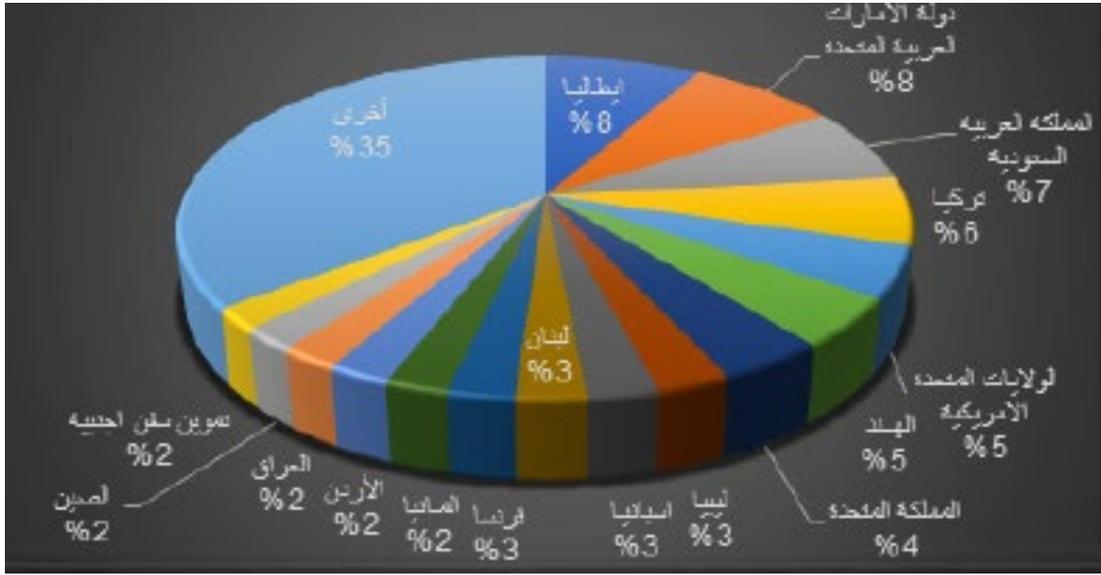


Source: Egypt economic indicators – trading economics, <http://tradingeconomics.com>

يتضح من الشكل رقم (8) أن مصر حققت عجزاً في الحساب الجاري بلغ 3192 مليون دولار حتى يناير 2020.

لقد ارتفعت الصادرات المصرية غير البترولية خلال الربع الأول من العام الجاري 2020 بنسبة بلغت حوالي 2%، لتصل لـ 6 مليار و728 مليون دولار مقارنة بنحو 6 مليار و580 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2019، بينما شهدت الواردات تراجعاً كبيراً بنسبة بلغت حوالي 24% حيث سجلت 13 ملياراً و814 مليون دولار، مقابل 18 ملياراً و233 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، وقد ساهمت هذه المؤشرات في انخفاض العجز في الميزان التجاري لمصر بقيمة 4 مليارات و566 مليون دولار أي بنسبة تراجع بلغت 39% عن نفس الفترة من عام 2019.²

شكل رقم (9): أهم الشركاء التجاريين للصادرات المصرية عام 2019



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، www.capmas.org

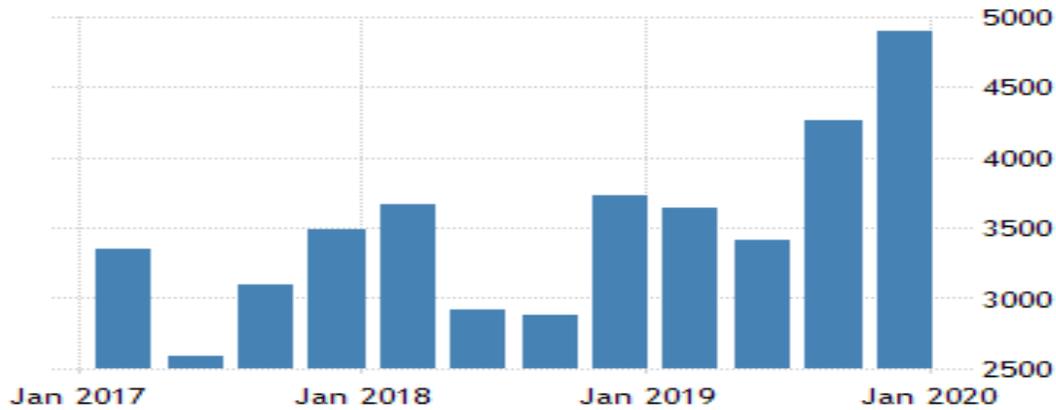
يتضح من الشكل رقم (9) وجود تركيز في الأسواق التصديرية للمنتجات المصرية؛ حيث تبلغ الأهمية النسبية لأهم 15 سوقاً تصديرياً 62.61%، وتتمثل أهم هذه الأسواق في إيطاليا التي تعد أكبر شريك تجاري للصادرات المصرية داخل دول الاتحاد الأوروبي، ويُعزى ذلك إلى وجود اتفاقيات تجارية تساعد على دخول الصادرات المصرية للسوق الإيطالي بدون تعريف جمركية، بالإضافة إلى سهولة الشحن من مصر إلى إيطاليا، فهناك خطوط شحن عديدة إما بحرية عن طريق البحر المتوسط أو جوية. تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 7.88% من إجمالي الصادرات المصرية، ويرجع ذلك إلى كون الإمارات

مركز توزيع للسوق الخليجي فيتم من خلالها إعادة تصدير بعض المنتجات إلى دول الخليج وبعض الدول حول العالم، وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة كأكبر مستورد من مصر بنسبة 7% من إجمالي الصادرات المصرية، تليها تركيا في المرتبة الرابعة بنسبة 6 %، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الخامسة في قائمة أهم الدول المستوردة من مصر.³

3- الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرض الشكل التالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة (يناير 2017 – يناير 2020):

شكل رقم (10): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (يناير 2017 – يناير 2020) بالمليون دولار



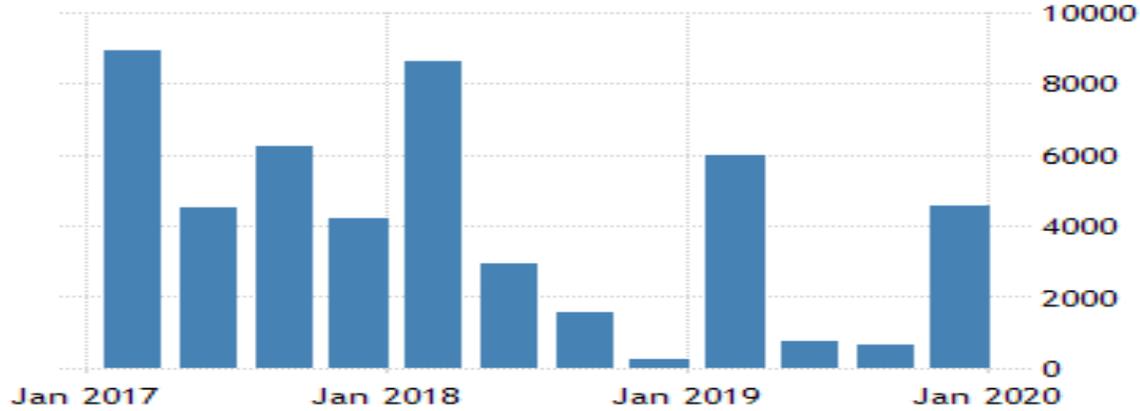
Source: Egypt economic indicators – trading economics, <http://tradingeconomics.com>

يتضح من الشكل رقم (10) ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر ليصل إلى 4899 مليون دولار حتى يناير 2020.

تعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتعتبر الصين مصدرا لنحو 2% من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر. أما عن التوزيع القطاعي فيستحوذ قطاع البترول على 74% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر،

يليه القطاع العقاري فيمثل 6% ثم قطاع الصناعة التحويلية 5.1%، مما يعني أن هذه القطاعات الثلاثة هي الأكثر عرضة لتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر نتيجة تداعيات أزمة كورونا⁴.

شكل رقم (11): حساب رأس المال خلال الفترة (يناير 2017 - يناير 2020) بالمليون دولار



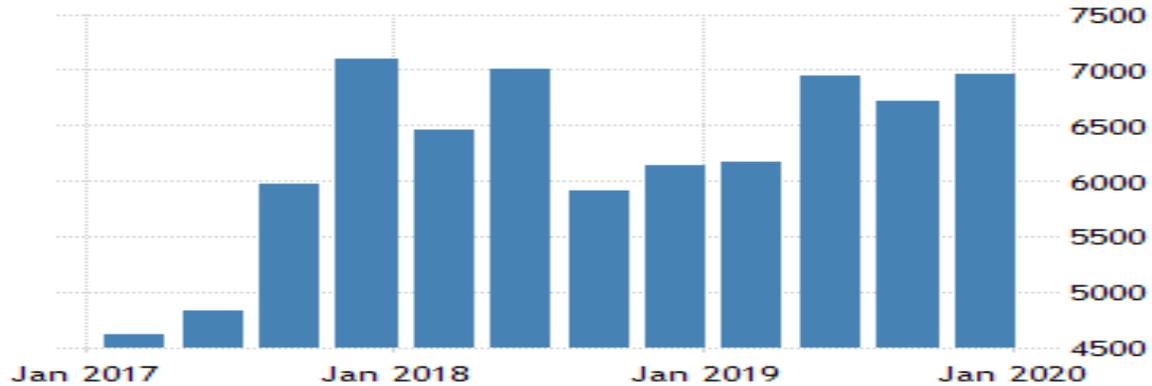
Source: Egypt economic indicators – trading economics, <http://tradingeconomics.com>

يتضح من الشكل رقم (11) أن مصر سجلت فائضاً في حساب رأس المال بلغ 4576.20 مليون دولار حتى يناير 2020.

4- تحويلات العاملين بالخارج لمصر

يعرض الشكل التالي تطور قيمة تحويلات العاملين بالخارج لمصر خلال الفترة (يناير 2017 - يناير 2020):

شكل رقم (12): تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (يناير 2017 - يناير 2020) بالمليون دولار



Source: Egypt economic indicators – trading economics, <http://tradingeconomics.com>

يتضح من الشكل رقم (12) ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج لمصر حيث بلغت 6963.90 مليون دولار حتى يناير 2020.

بلغ عدد المصريون المغتربين في الخارج 9.5 مليون شخص وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتحظى الدول العربية بالنصيب الأكبر من العمالة المصرية بنحو 6.2 مليون شخص بنسبة 65.2%، بينما يقيم نحو 1.25 مليون شخص بنسبة 13.2% في الدول الأوروبية. ويوجد نحو 46.9 ألف مصري في الدول الأفريقية غير العربية، ويقيم نحو 14 ألفاً في البلدان الآسيوية، 25% منهم في الصين، بينما يقدر عدد المصريين في الولايات المتحدة بنحو مليون نسمة. ويتوزع المصريون في الدول العربية بين السعودية التي تحتل المرتبة الأولى بنحو 2.9 مليون شخص بنسبة 46.9% من المصريين المقيمين في الدول العربية، في حين يصل عددهم إلى 1.15 مليون وبنسبة 18.4% في الأردن، أما الإمارات فيقيم فيها 765 ألف مصري بنسبة 12.3%⁵.

وتسهم العمالة المصرية في الخارج في رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي، علاوة على أنها ترفع عن كاهل الدولة عبء تدبير فرص عمل جديدة. وقد سجلت تحويلات المصريين العاملين في الخارج، بحسب بيانات البنك المركزي المصري، نحو 26.8 مليار دولار عام 2019، بارتفاع قدره 1.3 مليار دولار عن عام 2018، والتي سجلت تحويلاتهم خلاله نحو 25.5 مليار دولار⁶.

جدول رقم (2): نسبة الانخفاض في تحويلات العاملين بالخارج لعدد من أقاليم العالم عام 2020

المنطقة	نسبة الانخفاض في التحويلات %
أوروبا ووسط آسيا	27.5
أفريقيا جنوب الصحراء	23.1
جنوب آسيا	22.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	19.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	19.3
شرق آسيا والباسيفيك	13.0

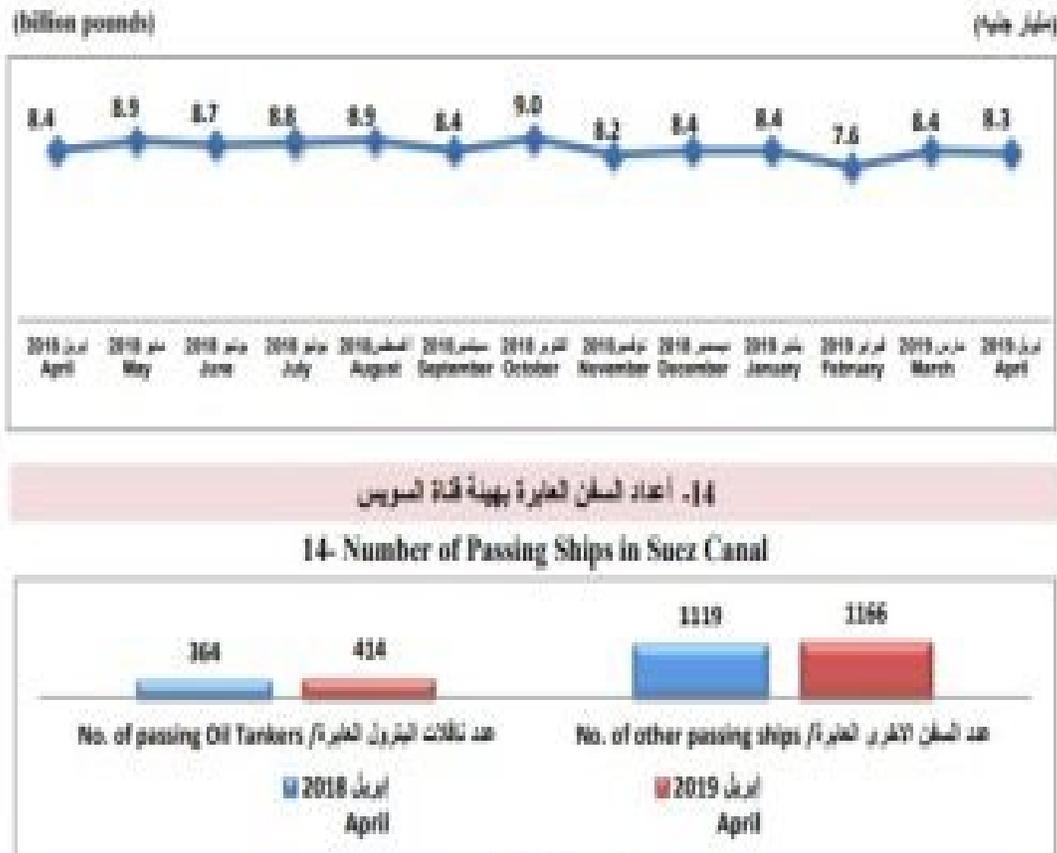
المصدر: تقديرات البنك الدولي www.worldbank.org أبريل 2020

يشير الجدول رقم (2) أنه من المتوقع أن تنخفض التحويلات بنسبة 19,6 % لتصل إلى 47 مليار دولار عام 2020 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويرجع هذا الانخفاض المتوقع في التحويلات إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط في دول الخليج العربي.

5- إيرادات قناة السويس

يعرض الشكل التالي رقم (13) تطور إيرادات قناة السويس خلال الفترة (أبريل 2018 – أبريل 2019):

شكل رقم (13): تطور إيرادات قناة السويس خلال الفترة (أبريل 2018 – أبريل 2019)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبيات العامة والإحصاء، www.capmas.org

يتضح من الشكل رقم (13) عائد قناة السويس بلغ 8.4 مليار جنيه في مارس 2019، وانخفض إلى 8.3 مليار جنيه في أبريل 2019، ولكنه أصبح 7.4 مليار جنيه مارس 2020 وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبيات العامة والإحصاء.

6- الاحتياطي من النقد الأجنبي

بلغ صافي الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي المصري 45.5 مليار دولار في فبراير 2020 ، وانخفض إلى نحو 40.1 مليار دولار بنهاية مارس 2020 وهو يغطي نحو 8 أشهر من الواردات السلعية لمصر، مما يعد أعلى من المتوسط العالمي البالغ نحو 3 أشهر من الواردات الأساسية. ثم انخفض الاحتياطي الأجنبي إلى 37 مليار دولار في نهاية أبريل، وفقا لإحصائيات البنك المركزي المصري. ويمكن أن تغطي هذه الاحتياطات إجمالي احتياجات التمويل الخارجي لمصر خلال عام 2020 والمقدرة بنحو 16 مليار دولار.⁷

ثانيا: تداعيات كورونا المتوقعة على مصادر النقد الأجنبي لمصر

أوضحت وكالة موديز في تقرير لها أن الصدمة التي سببتها تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا بالنسبة للاقتصاد المصري تتمثل بشكل رئيسي في الضغط على متطلبات التمويل الخارجي، وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. وأنه من المتوقع حدوث ارتفاع مؤقت في عجز الحساب الجاري يصل إلى 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، وأن تتراوح الفجوة التمويلية بين 12 و13 مليار دولار. كما أن تأثر مصادر النقد الأجنبي حال استمراره حتى نهاية عام 2020، قد عقبة أمام عودة النشاط الاقتصادي بكامل طاقته عند تخفيف الإجراءات الاحترازية، وهو ما يعني ارتفاع الالتزامات الخارجية خاصة على مستوى الواردات وبالأخص مستلزمات الإنتاج.⁸

أظهرت المؤشرات الأولية لموازنة العام المالي 2021/2020، والسيناريوهات التي أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بشأن مدى تأثير أزمة كورونا خلال الفترة المقبلة، وجود انعكاسات سلبية على أغلب تلك المؤشرات، حيث أن معدل النمو الاقتصادي الذي كان من المستهدف تحقيقه بنهاية العام المالي 2020 (أي بنهاية شهر يونيو) يصل إلى 6%، لكن وبسبب الأزمة الحالية، من المتوقع أن يصل إلى نحو 4.5%. كما أن الأزمة ستؤثر على معدل نمو الاقتصاد في العام المالي المقبل، الذي يبدأ في يوليو 2020 وينتهي في يونيو 2021، حيث من المتوقع تحقيق معدل نمو اقتصادي 4.5%. وكذلك من المتوقع أن يرتفع التضخم في حال استمرار الأزمة حتى ديسمبر 2020، ليصل إلى 8.9% نتيجة للطلب الزائد على بعض المنتجات ومحدودية زيادة الطاقة الإنتاجية في الأجل القصير، فضلاً عن صعوبة إحلال مستلزمات الإنتاج من الواردات.⁹

وتعتبر الاستثمارات الكلية من أبرز المؤشرات التي ستتأثر سلباً، حيث من المتوقع انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة مما سيؤثر بدوره على حجم الاستثمارات الكلية، وفي حال استمرار الأزمة حتى منتصف العام المالي 2021/2020، ستخفص الاستثمارات الكلية من 960 مليار جنيه إلى 740 مليار جنيه، أي بانخفاض قدره 220 مليار جنيه، وبنسبة تراجع متوقعة 23%. كما أن هناك العديد من القطاعات التي سوف تتأثر، منها قطاع السياحة والمطاعم، وقطاع الترفيه والخدمات العامة، مثل خدمات الغذاء والإقامة، فضلاً عن قطاعي الصناعة التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، حيث أن كل المؤشرات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري، سيشهدان فترة ليست قصيرة من الركود¹⁰.

ويتضح الأثر على مصادر النقد الأجنبي في مصر من خلال النقاط التالية:

1- الأثر على عوائد قطاع السياحة

إن انتشار فيروس "كورونا" يهدد قطاع السياحة ليس في مصر فقط ولكن على مستوى العالم، بدأت التداعيات تظهر خلال شهر فبراير 2020 على مؤشرات السياحة في مصر، حيث تراجع الأعداد والإيرادات لتسجل - 6% و - 23% على التوالي. وازدادت حدة الانخفاض في شهر مارس لتسجل تراجعاً بنسبة - 63% في الأعداد و - 36% في الإيرادات، وذلك أدى إلى تراجع مؤشرات الربع الأول لعام 2020 بنسبة - 19% في أعداد السائحين الوافدين ونسبة - 11% في الإيرادات، وهذا يمثل خسائر تقدر بحوالي 295 مليون دولار مقارنة بذات الفترة من عام 2019¹¹.

ومع توقف حركة السياحة والطيران، من المتوقع أن تتخفص الإيرادات السياحية من أوروبا بنحو 4 مليار دولار، ومن الدول العربية بحوالي 1,8 مليار دولار. ومع انخفاض سقف التوقعات فيما يتعلق بسرعة التعافي من الركود العالمي، والذي يقدره صندوق النقد الدولي - 3% في أبريل 2020 سيحتاج قطاع السياحة إلى بضعة أعوام حتى يعاود نشاطه. وتوقعت "سي آي كابيتال" انخفاض عائدات السياحة في مصر بمقدار يتراوح بين 2.5 و 3 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2020¹².

ولا يقتصر التأثير الناجم على تراجع الإنفاق السياحي فحسب ولكنه يمتد إلى صناعات الفنادق والمطاعم، ومشروعات سيارات الأجرة، والعاملين في مجال الإرشاد السياحي، وأيضاً تجهيز ومعالجة الأغذية، وقطاع الزراعة.

فقد أشارت دراسة لمنظمة العمل الدولية إلى تأثر حوالي 81 % من القوى العاملة العالمية بسبب الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل، وهو ما قد يفقد سوق العمل العالمي حوالي 200 مليون وظيفة، فمن المتوقع أن ما يقرب من 1.25 مليار شخص ممن يعملون في القطاعات الأشد تضرراً بالجائحة، كالسياحة وخدمات الإقامة والطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة، وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية والتي تشكل ما نسبته حوالي 38 % من التوظيف العالمي، سيكونون عرضةً لمخاطر التسريح وتخفيض الأجور. وبالنسبة لمصر، فإن القطاع غير الرسمي يستحوذ على نحو 50% من المنشآت الاقتصادية، لذا فإن العاملين في القطاعات الأكثر تضرراً ربما يتعرضون لصدمات غير متوقعة في دخولهم؛ مما قد يتسبب في خفض قدراتهم الشرائية وبشكل خاص من المواد الغذائية¹³.

توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي، أن تؤدي أزمة فيروس كورونا إلى تكبد شركات الطيران خسائر قدرها 84 مليار دولار وتقليص الإيرادات إلى النصف عام 2020، وهو ما سيكون أسوأ عام في تاريخ القطاع. وأنه من المرجح أن تنخفض الإيرادات إلى 419 مليار دولار بدلاً من 838 مليار دولار في عام 2019 مع توقف معظم الرحلات الجوية في أنحاء العالم. وفي عام 2021 يتوقع الاتحاد خسائر قدرها 15.8 مليار دولار ليصل إجمالي خسائر العاملين 2020 و 2021 إلى نحو 100 مليار دولار، حيث تجد حركة السفر الجوي صعوبة في التعافي وتخفض شركات الطيران أسعارها، وأوضح أن قطاع الطيران في مصر تكبد خسائر بقيمة 2.25 مليار جنيه بنهاية مارس 2020¹⁴.

2- الأثر على الصادرات

قد يؤدي انتشار فيروس كورونا إلى اضطراب حركة التجارة وسلاسل التوريد، والتي قد تصل إلى صعوبة توفير بعض مكونات الإنتاج وقطع الغيار، وقد يواجه الموردون صعوبات في التوريد. ومن المتوقع أن يؤدي تباطؤ الطلب العالمي إلى انخفاض الصادرات المصرية، كما أن إجراءات الحظر وارتباك سلاسل الإمداد

العالمية، ستحد من الواردات، ومن المرجح أن تتخفف الصادرات المصرية بنسبة أكبر من الانخفاض في الواردات، فيزداد العجز في الميزان التجاري.¹⁵

وأشار تقرير غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة إلى تراجع عائدات التصدير لمصر بنسبة 25% عام 2020، حيث أن أكبر الشركاء التجاريين لمصر هم الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والإمارات والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والصين وتركيا، وهي من بين الاقتصادات التي تأثرت بالوباء. فقد أوقفت هذه البلدان نشاطها الصناعي مما سيكون له آثاراً سلبية مباشرة على التجارة من الاتجاهين. فعلى صعيد التصدير، تواجه حركة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي - خاصة إيطاليا والولايات المتحدة - تأخيرات داخلية وخارجية، مما سيؤثر أيضاً على الحسابات الخارجية. وبالمثل، من المرجح أن تستورد مصر كميات أقل، حيث يركز الموردون بالخارج على الأسواق المحلية؛ مما سيؤثر على عدد من الشركات المصنعة في مصر، خاصة في قطاعات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والمنسوجات التي تعتمد بشكل كبير على مستلزمات الإنتاج المستوردة.¹⁶

3- الأثر على الاستثمارات الأجنبية

تسببت الأزمة في خروج المزيد من استثمارات المحافظ الأجنبية، لتسجل حوالي 8 - 10 مليار دولار وذلك خلال الفترة من 20 فبراير حتى بداية يونيو 2020، ومن المتوقع حدوث انخفاض محتمل في الاستيراد، وبالتالي تراجع منحنى التكلفة. وقد يسعى بعض المستثمرين في أسواق الأسهم إلى خروج رأس المال من مصر لتسوية خسائرهم في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى تراجع أسعار صرف العملة المحلية؛ مما يعني تحمل الحكومة لأعباء إضافية قد تؤدي إلى مشكلات في سداد أقساط وأعباء خدمة الديون الخارجية ويشدد الشروط الائتمانية للحصول على قروض جديدة.¹⁷

إن ديون وتدفقات الأسهم الخارجة من الأسواق العالمية الناشئة بلغت نحو 78 مليار دولار في الشهرين التاليين منذ بدء أزمة كورونا بالتزامن مع اندفاع المستثمرين نحو الاستثمار في أصول الملاذ الآمن، وفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي، حيث سجلت التدفقات الخارجة من الأسواق الناشئة خلال شهري يناير وفبراير 2020 أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ الذي شوهد في الأشهر الثلاثة التالية لبداية الأزمة المالية العالمية في 2009/2008.¹⁸

4- الأثر على تحويلات العاملين بالخارج

يوجد نحو 65% من المصريين العاملين بالخارج في دول الخليج، ومع هبوط أسعار النفط العالمية، وما تتعرض له دول الخليج من ضغوط مالية كبيرة نتيجة فيروس كورونا، يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 10% بنهاية يونيو 2020، وفقاً لتقديرات البنك الدولي¹⁹. ومن المرجح أن يؤثر تراجع التحويلات المالية على معدل استهلاك الأسر المعيشية من السلع الاستهلاكية، مما قد يؤدي إلى تضرر قطاعات إنتاج السلع الوسيطة.²⁰

أشار تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) خلال شهر مارس 2020 أن تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى ما دون 2% قد يكلف خسائر اقتصادية في حدود تريليون دولار ستتحمل تبعاتها جميع دول العالم بدرجات متفاوتة. وقد بدأت بالفعل تبعات هذا التباطؤ الاقتصادي على الدول النامية في الظهور، فقد شهدت الدول المصدرة للعمالة ومن بينها مصر تباطؤاً في تحويلات العاملين بالخارج بسبب حالات التسريح من العمل، وتأخر دفع الرواتب في الدول التي يعملون بها. كما أنه من المتوقع أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتعطل حركة التجارة العالمية إلى تأثيرات شديدة في جانب العرض؛ حيث تعتمد مصر كغيرها من الدول النامية على مدخلات الإنتاج والمواد الخام المستوردة؛ مما سينعكس سلباً على معدلات الإنتاج ومستويات التوظيف.²¹

توقع تقرير للبنك الدولي أن تتراجع تحويلات العاملين المصريين في الخارج بنسبة 21.5% خلال عام 2020 مقارنة بنمو بلغت نسبته 5% عام 2019. وأوضح التقرير أن التحويلات حول العالم ستتخفض بقيمة 142 مليار دولار في عام 2020، وأن التحويلات في منطقة الشرق الأوسط ستراجع بنسبة 20% خلال عام 2020 مقارنة بنمو بلغ 2.6% عام 2019، بجانب تأثير انخفاض أسعار البترول في دول الخليج. ويتوقع التقرير أن تتعافي التحويلات في المنطقة خلال العام المقبل 2021 لترتفع تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 1.6%. وتعتبر نسبة الانخفاض التي بلغت 20% نسبة مرتفعة، حيث تمثل نحو أربع مرات مستوياتها إبان الأزمة المالية عام 2008²².

5- الأثر على إيرادات قناة السويس

يؤدي انخفاض أسعار النفط العالمية إلى تباطؤ حركة السفن المارة بقناة السويس، لأن الطرق البديلة للقناة تصبح أرخص رغم أنها أطول. كما أن تباطؤ معدلات النمو العالمي ولدى أهم الشركاء التجاريين لمصر (دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين)، وانخفاض تدفقات التجارة العالمية، سيقبل من إيرادات قناة السويس. ومن المرجح أن يؤثر هبوط الإيرادات العامة المتحصل عليها من رسوم العبور في قناة السويس على الموازنة الحكومية.²³

وأشار تقرير غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة أنه مع الأزمة التي ضربت التجارة العالمية بشدة، تشهد ممرات التجارة الدولية بالفعل انخفاضات ملحوظة في حركة المرور والإيرادات، لذا من المتوقع أن تشهد القناة بعض التراجعات حيث أنه في شهر فبراير 2020، انخفض عدد سفن الحاويات المارة عبر القناة بنسبة 7.3 % في حين تراجع عدد سفن الركاب والبضائع بنسبة 22.2 % و 1.3 % على التوالي. وأن عبور سفن أقل في القناة يعنى انخفاض الرسوم المدفوعة، مما قد يؤدي إلى زيادة تقييد سيولة العملة الأجنبية بمصر، إضافة إلى عجز الحساب الجاري والتأثير سلباً على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.²⁴

6- الأثر على الاحتياطي من النقد الأجنبي

انخفض احتياطي مصر من النقد الأجنبي خلال شهري مارس وأبريل 2020 بنحو 8.5 مليار دولار، وذلك بعد خروج نحو 15 مليار دولار من استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية، بحسب تقديرات وكالة موديز للتصنيف الائتماني، وأوضحت أنه يعتبر مستوى الاحتياطيات الدولية في وضع جيد يسمح بالتغلب على هذه التدفقات الخارجة على المدى القصير، وسيقابل ذلك جزئياً انخفاض الطلب المتوقع على الواردات في الفترة القادمة.²⁵

من المتوقع انخفاض سعر الجنيه المصري بنهاية عام 2020 في ظل فقدان مصر لجانب من مصادرها من العملات الأجنبية، مما سيؤدي إلى ضغوط على الجنيه المصري، علماً بأن هناك مجموعة من العوامل قد تخفف الضغط على الجنيه المصري يتمثل أهمها في؛ انخفاض أسعار النفط، وزيادة مُحتملة في القدرة التنافسية للصادرات المصرية وخاصةً الصادرات الزراعية.

إن الاقتصاد المصري لم يتأثر بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 لاندماجه المحدود في الأسواق، وأدواته المالية وأساسياته الاقتصادية المحلية القوية، إلا أن التأثر بصدمة وباء كورونا من المتوقع أن يكون له تأثير أكبر لأن الاقتصاد المصري يعتمد على التمويل الخارجي بصورة أكبر بالمقارنة مع عام 2008.

ثالثاً: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع الأزمة

اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا، وتقديم المساعدة للقطاعات الأكثر تضرراً في الاقتصاد المصري ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- 1- تخصيص مبلغ قيمته (١٠٠) مليار جنيه مصري (ما يوازي ٣,٦ مليار دولار) لمواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا، ودعم الاقتصاد والسوق المالية.
- 2- دفع البنوك لزيادة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص، وخاصة القطاعات الأكثر تضرراً.
- 3- قام البنك المركزي المصري بتخفيض الرسوم على عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي ومعاملات نقاط البيع إلى 0% لتشجيع الأفراد على التحول إلى المعاملات عبر الإنترنت بدلاً من المدفوعات الورقية.
- 4- ضخ البنك المركزي 20 مليار جنيه في سوق الأسهم لتوفير تسهيلات للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة.
- 5- التصريح بإعفاءات ضريبية لصالح الشركات الصناعية والسياحية.
- 6- خفض تكاليف إمداد الكهرباء للاستخدام الصناعي بمقدار 10 قروش لكل كيلو وات / ساعة، وقدرت مصادر حكومية أن هذه التخفيضات قد تتكلف حوالى 6 مليارات جنيه.
- 7- تخفيض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية لتخفيض الإنتاج، مما أدى لتخفيض الأسعار بواقع 25 % لشركات الأسمنت التي كانت تدفع 6 دولار لكل مليون وحدة حرارية، بجانب 18 % لشركات التعدين ومصنعي السيراميك الذين كانوا يدفعون 5.50 دولار لكل مليون وحدة.
- 8- خفضت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 300 نقطة أساس، بهدف تشجيع نمو القطاع الصناعي وزيادة الإنفاق الرأسمالي والمساعدة في تقليص عجز الميزانية، والنظر إلى الإجراءات المالية التوسعية الجديدة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية.

9- تأجيل أقساط ومدفوعات جميع القروض المصرفية للشركات وعملاء التجزئة لمدة ستة أشهر، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والمقترضون الأفراد.

10- زيادة التحويلات النقدية الموجهة إلى الأسر المعيشية الفقيرة، وتوجيه الدعم إلى قطاعات محددة، حيث تم توسيع نطاق قانون الضمان الاجتماعي والمعاشات من خلال صرف 27.6 مليار جنيه لـ 2.4 مليون أسرة، ليكون مجموع المستفيدين نحو 10 مليون مواطن، بالإضافة إلى رفع المعاشات بنسبة 14 % ابتداءً من عام 2021 للعاملين الموسمين الذين سجلوا عبر الإنترنت لدى وزارة القوى العاملة، وقامت بتوفير 500 جنيه. وقد تم تسجيل 130 ألف عامل حتى 25 مارس، فضلاً عن قرار تمديد تعليق الضريبة على الأراضي الزراعية لمدة عامين آخرين.²⁶

قامت الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري باتخاذ إجراءات استباقية وحاسمة للحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال التقدم لصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على حزمة مالية طبقاً لبرنامج أداة التمويل السريع، وبرنامج اتفاق الاستعداد الائتماني، والذان من شأنهما تعزيز قدرة مصر على مواجهة أية صعوبات اقتصادية متوقعة، وكذلك حماية القطاعات الأكثر عرضة لأضرار انتشار فيروس كورونا، وجرى الحصول على نحو 2.8 مليار دولار طبقاً لبرنامج أداة التمويل السريع، كما تم الاتفاق مع الصندوق للحصول على قرض استعداد ائتماني بنحو 5,2 مليار دولار؛ وهو على مدة زمنية لن تتجاوز العام بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد على مواجهة تداعيات فيروس كورونا ودعم القطاعات الأكثر تضرراً، هذا بالإضافة إلى الحصول على نحو 5 مليار دولار من خلال سندات دولاريه أصدرتها الحكومة المصرية في سوق السندات الدولية، كما يعمل البنك المركزي المصري على إيجاد وسائل تمويلية جديدة أقل تكلفة لتعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي.²⁷

رابعاً: سياسات يمكن اتخاذها للحد من تداعيات كورونا

يمكن تقديم عدداً من المقترحات من أجل إدارة الأزمة وتخفيف وطأتها، وتوفير الحوافز وتسريع التعافي، وذلك على النحو التالي:

1- تشجيع السياحة المحلية من خلال تقديم عروض تشجيعية وتصميم حملة إعلامية مناسبة، وتخفيض

رسوم المزارات السياحية خلال عام 2020.

- 2- تخفيض رسوم المطارات التي تخدم الوجهات السياحية خلال عام 2020.
- 3- استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الترويج لمنتجات المقصد السياحي المصري.
- 4- صياغة برامج جديدة للتسويق للمقاصد السياحية وتخفيض الطيران منخفض التكلفة.
- 5- التركيز على السوق العربي والأفريقي بعد انتهاء الأزمة لزيادة عدد السائحين.
- 6- الاهتمام بالسياحة الطبية العلاجية وزيادة التسويق لمقاصدها في مصر.
- 7- العمل مع القطاع السياحي الخاص على تشجيع الابتكار ودعم رواد الأعمال والتوجه نحو السياحة الخضراء.
- 8- تخفيض ضريبة القيمة المضافة على الوجهات السياحية وتأجيل سداد الضريبة العقارية على المنشآت السياحية.
- 9- تعليق كافة الالتزامات القانونية للمنشآت السياحية التي تواجه مشكلة في السيولة.
- 10- تفعيل صندوق الاستثمار السياحي لإعادة الهيكلة المالية للمشروعات السياحية.
- 11- دمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص مع مخطط الدولة لعدم تشتتها في اتجاهات مختلفة مع الاستفادة من المبادرات المحلية الأهلية وصندوق تحيا مصر.
- 12- الاستعانة بمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية في تقديم الدعم المالي والفني.
- 13- حث المؤسسات المالية الإنمائية والمتعددة الأطراف على النظر في آليات لتأجيل سداد الديون وتعزيز الحيز المالي المتاح للدول متوسطة ومنخفضة الدخل، إضافة إلى تعزيز الاستثمارات الاجتماعية وتقديم المنح والدعم الفني للدول حتى يتسنى لها مواجهة الأزمة.
- 14- أن تلعب السياسة المالية دورًا بارزًا في توجيه الاقتصاد خلال تلك الأزمة، وضرورة تخصيص بند إنفاق أساسي وفوري لزيادة الإنفاق، وأن يكون للسياسة النقدية دورًا لزيادة تغطية التحويلات النقدية للمواطنين لمواجهة أثر فقدان الوظائف والدخل.
- 15- ضرورة حل أي أزمة تؤثر على القطاع الخارجي من تحجيم الاستهلاك المحلي، حيث يستحوذ الاستهلاك المحلي على نحو 80 أو 85 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد في جزء كبير منه على التمويل من الخارج، مما يتطلب البحث عن بدائل لمصادر النقد الأجنبي لتوفير التمويل الدولارى المطلوب لاستمرار هذا الاستهلاك في مساره الطبيعي. فهناك ضرورة لاستيعاب الدولة لمنع تكرار

حدوث هذه المشكلة مع أي أزمة اقتصادية تتعلق بالقطاع الخارجي، وبالتالي العمل على تغيير هيكل الاقتصاد بما يجعله يتقادى نفس التأثير في حالة حدوث أزمات جديدة من خلال تنويع مصادر النقد الأجنبي، وتقليل الاعتماد على القطاع الخارجي.

16- مواجهة انخفاض تحويلات العاملين بالخارج من خلال بحث سُبل مساعدة العائدين على توظيف مدخراتهم في مشروعات صغيرة أو أوعية ادخارية مناسبة في البنوك، واستثمار طاقاتهم وخبراتهم في مجالات العمل المختلفة.

17- يمكن للبنك المركزي استخدام احتياطي النقد الأجنبي لتغطية عجز العملة الصعبة في سوق الصرف لدعم قيمة الجنيه حال خروج موجة ثانية من استثمارات الأجانب من مصر، حيث إن الموجات التالية لنزوح الأموال وإن حدثت سوف تكون بوتيرة أقل كثيراً مما حدث في مارس، ومن ثم فإن الانخفاض الوقتي في الاحتياطي سيتم تعويضه بمجرد تعافي ميزان المعاملات الجارية. وفي حالة الضغط الشديد على الاحتياطيات الدولية، يمكن للبنك المركزي السماح للجنيه بالتحرك في حدود سعر استرشادي معين للحفاظ على معدلات التضخم.

خاتمة

تسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة تفشي فيروس كورونا في انخفاض حجم السياحة الوافدة، وتراجع المتحصلات الواردة من قناة السويس، وكذلك انخفاض التحويلات المالية القادمة من المصريين العاملين في الخارج، وتستأثر المصادر الثلاث بنسبة ٥,١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. ومن هذا المنطلق، يؤدي اختلال مصادر الدخل الأجنبي المشار إليها إلى تداعيات واسعة النطاق وتبعات طويلة المدى على الاقتصاد المصري، حيث تعتبر مصادر مصر من النقد الأجنبي من بين أكثر مظاهر تأثر الاقتصاد سلبيًا بتداعيات أزمة كورونا خلال عامي 2020 و2021. كما أن السياحة ستكون على رأس مصادر النقد الأجنبي المتأثرة، خاصة وأنها قد تستغرق فترة طويلة نسبياً لاستعادة نشاطها بالكامل حتى بعد انتهاء أزمة كورونا كما هو الحال في غالبية دول العالم، هذا بالإضافة إلى تأثر تحويلات العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس، ومن المتوقع أيضاً حدوث تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحصيلة الصادرات. يبرز هذا الوضع أهمية تعزيز التعاون على المستوى العالمي من أجل إنهاء هذه الأزمة وتحسين مستوى الجاهزية

والاستعداد للتجاوب مع المستقبل بشكل أفضل مع نظرة متفائلة للاقتصاد المصري في ظل توقعات المنظمات الدولية بأن تكون مصر من بين أفضل ثمان دول على مستوى العالم تحقق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2020.

الهوامش

¹ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية www.mped.gov.eg

² الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، www.capmas.org

³ أسماء علي، التصدير في مصر السياسات والعوائق والفرص أركان للدراسات والأبحاث والنشر www.arkan-srp.com

⁴ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة www.gafi.gov.eg

⁵ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، www.capmas.org

⁶ البنك المركزي المصري، <http://www.cbe.org.eg>

⁷ ibid.

⁸ وكالة موديز للتصنيف الائتماني <http://www.moodys.com>

⁹ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية www.mped.gov.eg

¹⁰ ibid.

¹¹ وزارة السياحة والآثار www.antiquities.gov.eg

¹² مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC) www.wttc.org

¹³ منظمة العمل الدولية <http://www.ilo.org/public/english/region/afpro/cairo>

¹⁴ الاتحاد الدولي للنقل الجوي <http://www.tfig.itcilo.org/contents/org/jata>

¹⁵ وزارة التجارة والصناعة www.mti.gov.eg

¹⁶ American chamber of commerce in Egypt <http://www.amcham.org.eg>

¹⁷ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة www.gafi.gov.eg

¹⁸ the institute of international finance <http://www.iif.com/research/data>

¹⁹ تقديرات البنك الدولي www.worldbank.org.database

²⁰ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، www.capmas.org

²¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) <https://unctad.org/en/pages/coronavirus.aspx>

²² البنك الدولي <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/coronavirus-potential-effects-middle-east-and-north-africa>

²³ هيئة قناة السويس www.suezcanal.gov.eg

²⁴ American chamber of commerce in Egypt <http://www.amcham.org.eg>

²⁵ وكالة موديز للتصنيف الائتماني <http://www.moodys.com>

²⁶ البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

²⁷ رئاسة مجلس الوزراء <http://www.cabinet.gov.eg>